

هاني شمس: القانون سيرفع إلى مجلس الأمة لإقراره في أقرب جلسة مقبلة

# «الصحية»: معالجة أسباب رد إضافة ربات البيوت إلى قانون عافية: المطلقة الخاضعة لقانون المساعدات ولا يقل عمرها عن 50 سنة



د. أحمد العوضي وأركان وزارته خلال الاجتماع



هاني شمس متحدثاً



فارس العتيبي وأسامة الشاهين وخليص الصالح والصيفي والصيفي وهاني شمس

وتوافق الجانب الحكومي، وسيرفع القانون إلى مجلس الأمة لإقراره في أقرب جلسة مقبلة. وأشار شمس إلى أن اجتماع أمس تم بحضور وزير الصحة وكبير الوزارات والوكيل المساعد ومدير مكتب الوزير.

وأكد شمس توافق الجانبين النيابي والحكومي على معالجة الأمر بتعديل الفقرة الرابعة من المادة الثانية من القانون ليكون نصها «المطلقة الخاضعة لقانون المساعدات العامة ولا يقل عمرها عن 50 سنة ميلادية». وبين أن اللجنة أقرت النص المعدل بإجماع أعضائها

بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة، أن رد التعديل بشأن ما يخص إضافة ربات البيوت إلى القانون كان مسيئاً لعدم فتح هذا الأمر على مصراعيه واقتضاره على الفئة المستهدفة والشريحة المقصودة من هذا القانون ومن ثم كان يحتاج إلى معالجة.

ناقشت لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل المرسوم رقم 7 لسنة 2023 رد الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 114 لسنة 2014 بشأن التامين الصحي على المواطنين المتقاعدين. وأوضح مقرر اللجنة النائب هاني شمس، في تصريح

## خليل الصالح: استثناء أبناء الكويتيات وأزواجهن من قرار تكويت الوظائف

في رعايتهم، وتوافقاً مع هذا التوجه فإنه يتعين استثناء هذه الشريحة من سياسة الإحلال الوظيفي، لرفع المعاناة عنهم والحفاظ على الاستقرار والرابط الأسري. لذا فإنني أقدم بالاقترح برغبة التالي: استثناء أبناء الكويتيات وأزواجهن من جنسيات أخرى من القرار رقم 11 لسنة 2017 بشأن قواعد وإجراءات تكويت الوظائف الحكومية وأن تكون أولوية التعيين في ديوان الخدمة المدنية لأبناء الكويتية المتزوجة من غير كويتي بعد الكويتيين من أجل الحفاظ على التماسك الأسري والتخفيف من معاناة المرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي.

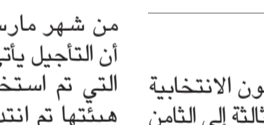


خليل الصالح

قدم النائب خليل الصالح اقتراحاً برغبة لاستثناء أبناء الكويتيات وأزواجهن من جنسيات أخرى من القرار رقم 11 لسنة 2017 بشأن قواعد وإجراءات تكويت الوظائف الحكومية. ونص الاقتراح على ما يلي: بعد صدور قرار مجلس الخدمة المدنية رقم 11 لسنة 2017 بشأن قواعد وإجراءات تكويت الوظائف الحكومية والذي يلزم الجهات الحكومية بتخفيض عدد الموظفين غير الكويتيين العاملين لديها سنوياً تعاني فئة أبناء الكويتية من أب غير كويتي من سياسة الإحلال الوظيفي المطبقة عليهم والتي تتناقض مع التوجه التشريعي

## «الدستورية» تؤجل طعون «الأولى» و«الثانية» و«الثالثة» إلى 8 مارس

من شهر مارس المقبل. وجاء في قرار المحكمة أن التأجيل يأتي للاطلاع على محاضر التصويت التي تم استخراجها بأشرف مستشارين من هيئتها تم انتدابهما إلى مجلس الأمة.



عبدالكريم أحمد

أجلت المحكمة الدستورية الطعون الانتخابية الخاصة بالدوائر الأولى والثانية والثالثة إلى الثامن

## البرلمان العربي يحصل على صفة مراقب لدى الجمعية البرلمانية الآسيوية

# محمد الحويلة وأحمد لاري وحمدان العازمي وخالد العتيبي يشاركون في الجلسة العامة للبرلمان العربي



حمدان العازمي وأحمد لاري في إحدى فعاليات البرلمان العربي السابقة

القاهرة: هناء السيد

واقفت الجمعية البرلمانية الآسيوية خلال جلستها العامة رقم 13، التي عقدت مؤخراً في جمهورية تركيا، على منح البرلمان العربي صفة مراقب، على نحو يتيح للبرلمان العربي المشاركة في الجلسات العامة للجمعية، وذلك بهدف تعزيز العلاقات بين الجانبين، وفتح قنوات للتنسيق والتعاون الدائم حول القضايا محل الاهتمام المشترك، وبما يخدم مصالح الشعبين العربي والآسيوي. جاءت هذه الخطوة استجابة للطلب الذي تقدم به عادل بن عبدالرحمن العسومي رئيس البرلمان العربي إلى الجمعية البرلمانية الآسيوية

والتنمية المجتمعية ووزير الدولة لشؤون الأمومة والطفولة مي البغلي، ووزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الاتصالات مازن الناض، ووزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة عبدالعزيز الماجد، ووزير الإعلام والثقافة ووزير الدولة لشؤون الشباب عبدالرحمن المطيري ووزيرة الأشغال العامة ووزيرة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة د.أماني بوقمان، ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة وزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني عمر العجمي. ونص السؤال المشترك على الآتي:

لا يخفى عليكم أن مهمة (التفتيش والتدقيق) تساهم في تعزيز قيم وقواعد النزاهة ومكافحة الفساد وتحسين مؤشرات الرقابة والأداء، وترسيخ الاحترام الكامل لمبادئ الشفافية والمساءلة وسيادة القانون، وهو اختصاص يمارس الوظيفة الأساسية لإنفاذ

يتفق مع طبيعة العلاقات الوثيقة والتميزة التي تجمع بين الدول العربية والدول الآسيوية، والتي تستند إلى تاريخ طويل من العمل المشترك والثقة والاحترام المتبادل، كما تركزت على قاعدة عريضة من المصالح المشتركة

الخبرات فيما بينهما، فضلاً عن تفعيل دور الدبلوماسية البرلمانية العربية من أجل تأمين دعم إقليمي ودولي أكبر للقضايا العربية. وفي السياق ذاته، يشارك أعضاء مجلس الأمة الأعضاء بالبرلمان العربي والنواب: د.محمد الحويلة وحمدان العازمي وأحمد لاري، في اجتماعات اللجان بالبرلمان العربي المقرر عقدها 21 الجاري، كما سيشاركون في الجلسة الثالثة من دور الانعقاد الثالث من الفصل التشريعي الثالث، بحضور الشيخ خالد بن هلال المعولي رئيس مجلس الشورى العماني، وذلك في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

## استفسر عن الجهات الحكومية التي لم ننشئ المكاتب حتى الآن وأسباب ذلك

# خالد العتيبي: هل وفرت أعداد كافية من الموظفين لدعم مكاتب التفتيش في الجهات الحكومية كافة؟

الديوان المتعلقة بهذا الشأن من تعاميم مفيدة أو منظمة لمكاتب التفتيش، وردود الديوان على الجهات التي طالبت بإنشاء هيكل تنظيمي للمكاتب ومسئوليات ومناصب لموظفيها وبدلات خاصة بهم. 5 - هل مهمة (التفتيش) من ضمن مهام مكاتب التفتيش والتدقيق؟ إذا كانت كذلك، فلماذا لم تنص عليها صراحة أي من الاختصاصات التفصيلية المحددة من قبل ديوان الخدمة المدنية؟ 6 - مكاتب التفتيش بمنزلة جهات رقابة داخلية تحتاج للدعم من أجل القيام بمهامها في كشف الفساد، فهل وفرت الجهات التابعة لكم التفتيش مسيئاً؟

سلطة الوكيل ومن هم دون الوزراء؟ وما إجراءاتكم بشأن هذه المخالفة؟ 3 - هل لدى رؤساء مكاتب التفتيش (نواب ونائب رئيس) وهي حسب القانون بمستوى (إدارة) فيها مراقبون ورؤساء أقسام؟ إذا كانت الإجابة النفي فيرجى الإفادة عن السبب، وعماً إذا كانت هناك قيود منعت مكاتب التفتيش طارداً لا يقبل الموظفون العمل بها بسبب عدم وجود هيكل تنظيمي فيها؟ كما يرجى تزويدكم بالمستندات المتعلقة بما سبق والسند القانوني لعدم منح موظفي مكاتب التفتيش مسيئاً (نائب مدير) و(مراقب) و(رئيس قسم) وغيرها، والدواعي التي دعت إلى اتخاذ هذا التوجه.

الوظيفة الأساسية لإنفاذ قانون العمل والإمتثال الفعالي له المتعلق بالشق الإداري والمالي من قبل قطاعات الوزارة المختلفة، ويدعم انفاذ القوانين والقرارات والتعاميم ذات الصلة، ويوفر المعلومات الحقيقية والميدانية للمكتب ووضع الحلول المناسبة للمخالفات والملاحظات الواقعة، ما يضفي الكثير من المصداقية والمهنية. وقد أصدر مجلس الوزراء قراره رقم 283 لسنة 2011 الذي نص على تكليف الجهات الحكومية بإنشاء مكاتب التفتيش والتدقيق على أن تكون تابعة للمكاتب الأعلى سلطة بالجهة الحكومية (الوزراء)، ثم صدرت بعد ذلك تعليمات ديوان الخدمة المدنية لتنظيم القرار المشار له أعلاه، لذا يرجى التفضل بتزويدي بالتالي:

التفتيش مسيئاً (نائب مدير) و(مراقب) و(رئيس قسم) وغيرها، والدواعي التي دعت إلى اتخاذ هذا التوجه. 4 - مكاتب التفتيش بمنزلة جهات رقابة داخلية تحتاج للدعم من أجل القيام بمهامها في كشف الفساد، فهل وفرت الجهات التابعة لكم التفتيش مسيئاً؟ أ - أعداد كافية من الموظفين. ب - تعاميم وقرارات وزارية داعمة للمكاتب. ج - مكاتب التفتيش بمنزلة جهات رقابة داخلية تحتاج للدعم من أجل القيام بمهامها في كشف الفساد، فهل وفرت الجهات التابعة لكم التفتيش مسيئاً؟



خالد العتيبي

سلطة الوكيل ومن هم دون الوزراء؟ وما إجراءاتكم بشأن هذه المخالفة؟ 3 - هل لدى رؤساء مكاتب التفتيش (نواب ونائب رئيس)؟ وهل هذه المكاتب التي لم توفّر ما سبق، مدعماً بالمستندات. ونص السؤال الموجه إلى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء على ما يلي: لا يخفى عليكم أن مهمة (التفتيش والتدقيق) تساهم في تعزيز قيم وقواعد النزاهة ومكافحة الفساد وتحسين مؤشرات الرقابة والأداء، وترسيخ الاحترام الكامل لمبادئ الشفافية والمساءلة وسيادة القانون، وهو اختصاص يمارس

قانون العمل والإمتثال الفعالي له المتعلق بالشق الإداري والمالي من قبل قطاعات الوزارة المختلفة، ويدعم انفاذ القوانين والقرارات والتعاميم ذات الصلة، ويوفر المعلومات الحقيقية والميدانية للمكتب ووضع الحلول المناسبة للمخالفات والملاحظات الواقعة، ما يضفي الكثير من المصداقية والمهنية. وقد أصدر مجلس الوزراء قراره رقم 283 لسنة 2011 الذي نص على تكليف الجهات الحكومية بإنشاء مكاتب التفتيش والتدقيق على أن تكون تابعة للمكاتب الأعلى سلطة بالجهة الحكومية (الوزراء)، ثم صدرت بعد ذلك تعليمات ديوان الخدمة المدنية لتنظيم القرار المشار له أعلاه، لذا يرجى التفضل بتزويدي بالتالي:

التنمية المجتمعية ووزير الدولة لشؤون الأمومة والطفولة مي البغلي، ووزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الاتصالات مازن الناض، ووزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة عبدالعزيز الماجد، ووزير الإعلام والثقافة ووزير الدولة لشؤون الشباب عبدالرحمن المطيري ووزيرة الأشغال العامة ووزيرة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة د.أماني بوقمان، ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة وزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني عمر العجمي. ونص السؤال المشترك على الآتي:

لا يخفى عليكم أن مهمة (التفتيش والتدقيق) تساهم في تعزيز قيم وقواعد النزاهة ومكافحة الفساد وتحسين مؤشرات الرقابة والأداء، وترسيخ الاحترام الكامل لمبادئ الشفافية والمساءلة وسيادة القانون، وهو اختصاص يمارس الوظيفة الأساسية لإنفاذ